

يبدو أنّ ملف تحويل الأموال إلى الخارج وضع على نار قوية، وإن كان الاعتقاد السائد أن الملف لن يصل إلى أي نتيجة، وإن إثارته ليست إلا ذراً للرماد في العيون لحرف الانظار عن الملفات الأكثر أهمية، سياسية كانت أم اقتصادية. فبعد المذكرة التي وجهتها لجنة الرقابة على المصارف إلى المصارف وطلبت فيها تزويدها ضمن مهلة أسبوع من تاريخ صدور المذكرة في ١٤ الجاري، المعلومات عن تاريخ التحويلات إلى المصارف السويسرية وحجمها) بما فيها التحويلات إلى الفروع والوحدات الأخرى التابعة للمصارف اللبنانية في سويسرا لودائع الزبائن والشركاء والودائع المنشأها عقود انتمائية والتي أجريت منذ تاريخ ٢٠١٩/١٠/١٧ ضمناً ولغاية صدور المذكرة، حصلت "النهار" على كتاب سريّ من هيئة التحقيق الخاصة لمكافحة تبييض الأموال إلى المصارف طلبت فيه منها "على مسؤوليتها، وخلال مهلة أقصاها ٢٠٢٠/١/٣١ إعادة دراسة الحسابات المفتوحة لديها لـ (Politically Exposed Persons) PEPs) وفقاً للتعريف المعتمد في البند أولاً الفقرة "ب" من المادة ٩ من التعميم الرقم ٨٣ (نظام مراقبة العمليات المالية والمصرفية لمكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب)، التي جرت عليها تحاويل إلى خارج لبنان، وذلك عن الفترة الممتدة ما بين ٢٠١٩/١٠/١٧ و ٢٠١٩/١٢/٣١، لا سيما حيال تحديد مصدر الاموال المودعة فيها، وإفادة الهيئة في حال وجود اي شبهة على الحسابات."

يُنقل عن مصدر بارز أن نحو ٩ مليارات دولار خرجت في الفترة الاخيرة من المصارف بما سبب أزمة سيولة، إلا أن البارز وفق المصدر هو تهريب نحو ٤ مليارات دولار نقداً وعبر يخوت خاصة باتجاه تركيا ولم يتم تحويلها عبر المصارف إلى سويسرا كما يتردد، ونحو ٣ مليارات دولار تم سحبها من المودعين العاديين وأدعوها منازلهم خوفاً من الأسوأ، ونحو ملياري دولار لإلتزامات مالية خارجية. إلا أن رئيس لجنة الرقابة على المصارف سمير حمود الذي لم يؤكد هذه المعلومات، كشف أنه من أول السنة حتى اليوم خرج ١٥ مليار دولار، منها ٨ مليارات لسداد تسليفات، و ٧ مليارات أُودعت المنازل بهدف تخيبتها أو لزوم المصرف. ولكن هل الازمة الناشئة في القطاع المصرفي هي نتيجة تحويل أموال؟ وهل تنحصر بتحويل ملياري دولار من أصل ١٢٠ مليار دولار ودائع، علماً أن مصرف لبنان طلب من المصارف أن تزيد رأس مالها ٤ مليارات دولار؟

وفي وقت يتم التعويل على لجنة الرقابة على المصارف وهيئة التحقيق الخاصة لكشف المستور، خصوصاً بعد المعلومات التي وردت عن أن هيئة التحقيق تسلمت لائحة بأسماء من حولوا أموالهم إلى خارج لبنان في الفترة التي أفلتت فيها المصارف ابوابها، يؤكد حمود لـ"النهار" أن "قانون السرية المصرفية لا يزال قائماً، ولجنة الرقابة على المصارف وهيئة التحقيق، لا تستطيعان الدخول إلى الحسابات الدائنة إلا في حالة وحيدة هي شبهة تبييض أموال"، موضحاً أنه "في حال وجدت شبهة مؤكدة يمكن الهيئة أن تجمد هذا الحساب وتبلغ النيابة العامة التمييزية، وفي حال لم تقتنع بأن ثمة شبهة فإنها لا تبادر إلى رفع السرية المصرفية ولا تبلغ النيابة العامة التمييزية التي لها الحق أن تطلب من هيئة التحقيق الخاصة أن تحقق في الحسابات عندما يكون لديها دعوى تبييض أموال. أما إذا اشتبه المصرف بأي حساب لزبون، فيبلغ هيئة التحقيق الخاصة التي تجمد الحساب وتحقق: في حال وجدت أن ثمة شبهة تبلغ النيابة العامة التمييزية، أما إذا اثبتت أن المصرف مخطئ في تقديره، فتراجع الهيئة عن قرار تجميد الحساب وتعود السرية المصرفية

إلى الحساب

وأشار إلى "اختلاف في وجهات النظر والقرارات القضائية في ما خصّ موضوع التحويلات إلى الخارج، ففي حين صدر قرار يمنع المصارف من تحويل الأموال إلى خارج لبنان، صدرت قرارات أخرى تلزمها تحويلها. ووسط هذا التناقض القضائي، طلب حمود من المصارف تحويل أموال المودعين الزاغبين في ذلك، مستنداً إلى حق كلّ مودع بتحويل أمواله الخاصة وضرورة إعطائه الحرية الكاملة في اتخاذ قرار كهذا، وفي حال منعه قد يخسر القطاع صدقيته والثقة الموكولة إليه". وفي هذا المجال، يميز حمود بين الأموال المنهوبة والمسروقة، وأموال المودعين المحقّة.

وعن الاموال التي تم تحويلها إلى خارج لبنان، أكد حمود انها تمت بحسب الاجراءات القانونية المعتمدة، وانه لا يستطيع اتخاذ اي قرار باسترجاعها او حجزها الا في حال التأكد من شبهة تبييض الاموال، لافتاً في هذا الاطار الى "عدم تلقّي الجهات المعنية في لبنان من اي بلد اجنبي كسويسرا او الدانمارك معلومات عن وصول اي تحويلات مشبوهة الى مصارفهم أو أي مراسلة تتعلق بالتحويلات التي حصلت من ١٧ تشرين الأول حتى نهاية السنة"، مستغرباً في الوقت عينه "الشائعات التي سبقت عن تحويل بعض مديري المصارف مبالغ طائلة لشخصيات لبنانية معروفة، كانتشار خبر تحويل أحد المصارف الاموال إلى خارج لبنان، وتبين في ما بعد انها تعود إلى مواطن قطري وليس لبنانياً."

ومع التباين في حجم ارقام التحويلات إلى الخارج، يحسم كبير الاقتصاديين في "بنك بيبولوس" نسيب غبريل الارقام مستنداً إلى الميزانية المجمعّة للمصارف التجارية والتي تظهر أن الودائع تراجعت في أول ١١ شهراً من ٢٠١٩ بنحو ١١ ملياراً و ٧٠٠ مليون دولار، ١٠ مليارات دولار منها في أيلول وتشرين الاول وتشرين الثاني، علماً أنه في أيلول تراجعت نحو مليارين و ٢٤٠ مليون دولار، وفي تشرين الاول مليار و ٩٤٠ مليون دولار، وفي تشرين الثاني ٥ مليارات و ٧٧٠ مليون دولار.

ووفق التقديرات غير الرسمية فإن ٢٧% من الـ ١٠ مليارات دولار أي نحو مليارين و ٧٠٠ مليون دولار، هي تحويلات إلى الخارج، فيما ذهب نحو مليار و ٨٠٠ مليون دولار لتسديد قروض مقابل رهانات نقدية، ونحو ٥ مليارات دولار سُحبت "كاش".

الفارق بين الأزمة الحالية والازمات الماضية وتحديدا إبان حرب تموز ٢٠٠٦ وفترة اغتيال الرئيس رفيق الحريري هو، وفق ما يقول غبريل، أن تصف تراجع الودائع كان سحبوات نقدية، في حين أنه عند اغتيال الحريري فان تراجع الودائع كان في معظمه تحويلات الى الخارج إذ تراجعت ٥% في الشهرين اللذين تلتيا عملية الاغتيال، أما خلال حرب تموز فتراجعت الودائع ما يعادل ٦% وكان معظمها تحويلات الى الخارج ايضا.

ويؤكد غبريل أن من مصلحة المصارف أن يصل التحقيق الى نتيجة معينة، خصوصا ان الاجراءات التي اتخذتها مرغمة هي للمحافظة على ودائع الناس وإدارة السيولة، لافتنا الى أن الاتهامات والتحريض على المصارف ساهم في تراجع ثقة الناس بالقطاع مما أدى الى ارتفاع نسبة الخوف والهلع عند المودعين الذين تهافتوا على سحب ودائعهم.